

## اقتصاد

وزير الاقتصاد؛ وجوده كيان إضافي يكرر عمل اتحادات غرف الصناعة والتجارة ولجنة لتقييم هيئة تنمية المشروعات

## مجلس الشعب يلغي اتحاد المصدرين

الشهابي: أخطاء تم اكتشافها ولا نحتاج إلى جسد إضافي

الاستيراد والتصدير تأتي من معظم الصناعيين والتجار، مبيناً أن نسبة واحد بألوف من قيمة الصادرات التي كانت تذهب للاتحاد أصبحت تذهب لصندوق في هيئة تنمية الصادرات ودعم الإنتاج المحلي منذ فترة طويلة. وأضاف الشهابي: «لا نحتاج إلى جسد إضافي أصلاً هو منبثق عن صناعيين وتجار بالأساس، مشيراً إلى أن الترويج كان ذاتياً».

وبين أن هناك أخطاء تم اكتشافها ولا نستطيع تصحيحها مما استدعى إلى إلغاء هذا الاتحاد، مؤكداً تشكيل لجنة تعنى في التصدير في اتحاد غرف الصناعة وكذلك الحال في التجارة وسوف يكون هناك لجنة مشتركة بينهما.

## غاية الإلغاء

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن وجود اتحاد المصدرين يعتبر كياناً إضافياً يكرر عمل اتحادات غرف الصناعة والتجارة التي يوجد فيها لجان تصديرية، مؤكداً أن الغاية كانت من وجود الاتحاد الانطلاق بالعملية التصديرية بوجود كيان متخصص، لكن هذا لا يعني ألا يكون هناك مراجعة صادقة وشفافة، وهذا ما تقوم به الوزارة بمراجعة كل الجهات التي تشرف عليها.

وأشار الخليل أن الاتحاد حتى الآن لم ينتخب مجلساً له وكل المجالس تمت بالتزكية من الحكومة كما أنه فرض رسوماً على المصدرين حتى يستطيع أن يمول نفسه.

وكشف الخليل أن هناك لجنة لتقييم عمل هيئة تنمية المشروعات وفي حال كان هناك ضرورة لعدم وجودها سيتم ذكر ذلك، وهذا الحال ينطبق على بقية الهيئات التي تشرف عليها الوزارة. واستمر مجلس الشعب في مناقشة مشروع قانون مجلس الدولة فأقر بعض المواد.

وقال النائب خليل طعمة: «أنا مع إلغاء الاتحاد لكن هناك العديد من الملاحظات، منها أنه تم تضخيم عمله في بداية إحداثه ومن ثم ما سبب الذي أدى فجأة إلى أن الاتحاد لم يعد له لزوم، لدرجة وصلنا إلى مرحلة أصبحنا نشعر أن الصناعة ليس لها وجود بدونها فكيف اكتشفنا أنه لم يعد له لزوم؟».

ولم يقتنع زميله إسماعيل حجو بالأسباب الموجبة لإلغاء اتحاد المصدرين باعتبار أنها غير منطقية، مؤكداً أن القانون الخاص بإحداثه صدر في عام ٢٠٠٩ والأسباب الموجبة تقول بأنه لا يوجد مثل هذا الاتحاد في دول العالم، وهذا غير مبرر.

وأضاف حجو: «هل كانت موجودة قبل ذلك العام والآن غير موجودة أو أن هناك نية لحصر هذا الموضوع بأشخاص معينين؟» وأضاف: «نشر بالأسف من خلال الاستيراد والتصدير سيطرة بعض رؤوس الأموال على هذا القطاع، معرباً عن أمه أن يوضح وزير الاقتصاد ذلك».

وأيد في ذلك زميله بطرس مرجانة بقوله: «حسب معلوماتي الاتحاد روج للكثير من البضائع في عام ٢٠٠٩ وبشكل أكثر من جيد للصادرات السورية»، داعياً وزير الاقتصاد إلى توضيح الأسباب الموجبة، وأيده بذلك وليد درويش بضرورة توضيح الأسباب الموجبة.

ودعا درويش إلى التدقيق في بيانات الاتحاد، مضيفاً: «سعدنا في الأروقة أن البيانات التي كان يقدمها غير دقيقة للحكومة والدولة لمحاسبة في حال كان هناك تقصير».

وأكد رئيس لجنة التخطيط والإنتاج في المجلس فارس الشهابي أنه تمت المطالبة منذ عام ٢٠١٤ بتصحيح شكل اتحاد المصدرين وهناك مذكرات رسمية لمن يجب الإطلاع، وقال: «اليوم هناك أعباء إضافية نحن بغنى عنها وخصوصاً أن



الاقتصاد بتفعيل عملها أم إلغائها؟» على حين تساءل زميله ساجي طعمة «هل الخلل في القانون الذي نظم عمل الاتحاد أم في ماهيته والذي اعتبر عيباً على عجلة الاقتصاد في سورية؟».

وأشارت النائبة غادة إبراهيم إلى أن إحداث اتحاد المصدرين لم يكن له جدوى اقتصادية، مشيرة إلى موضوع إعادة تقييم هيئة تنمية المشروعات، متسائلة: «هل هناك اتجاه لوزارة

لكيلا يكون هناك مدة مفتوحة في ذلك، داعياً للتصويت عليه، في حين رأى النائب محمد فواز أن مشروع القانون جاء لتنشيط عمل اتحادات التجارة والصناعة».

◀ مراد: تشكيل لجنة من مجلس الشعب < الكزبري: الأفضل أن تعود للتدقيق في المعارض التي أقامها في الخارج

◀ طعمة يسأل: لماذا تم تضخيم عمله < جنيديان: هل من المعقول أن تذهب عائداته مع إلغائه من دون حساب المسؤولين عليه؟

مدير «السورية للتجارة» له الوطن:

حصلنا على ٢٥ بالمئة من مستوردات الخاص لن يضر التجار وسنبيع بأسعار أقل من الأسواق

علي محمود سليمان

صرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم له الوطن بأن رئاسة مجلس الوزراء وافقت على الطلبات كافة التي تقدمت بها المؤسسة لتطوير عملها ضمن خطتها للتوسع الأفقي والعمودي وزيادة نقاط البيع في المحافظات إلى أقصى حد ممكن وفق الإمكانيات المتاحة.

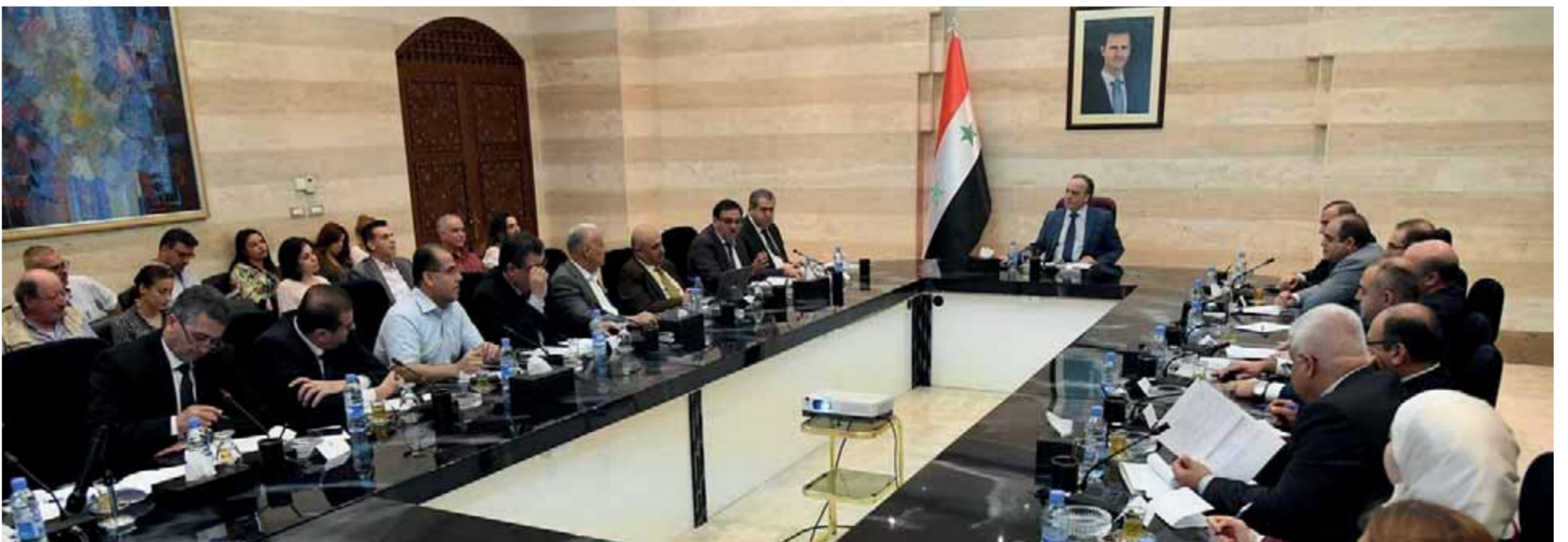
ولفت إلى أن عدد نقاط البيع العاملة حالياً للمؤسسة في المحافظات هي ١٠٥٠ صالة، وهي من أصل ١٥٤٦ صالة تتبع للمؤسسة ولكن هناك صالات خارج الخدمة وصلات أخرى تدمرت بالكامل بفعل الإرهاب، وأخرى ما تزال بحاجة إلى الترميم، مشيراً إلى موافقة على زيادة كوادرات المؤسسة من الأليات والعمالين، كما تمت الموافقة على ترميم المسالخ ووحدات التخزين والتبريد التابعة للمؤسسة في المحافظات.

ونوه بأن خطة المؤسسة سوف تشمل المحافظات كافة وبالدرجة الأولى التوجه للتوسع في المناطق الريفية التي تبعد عن أماكن صالات السورية للتجارة، إضافة إلى التوسع في التجمعات العمالية والسكانية في ضواحي المدن والعمل لتأمين صالات لها، والعمل على التوسع العمودي من ناحية التشكيكية في السلع المعروضة وإضافة الخبز والغاز واللحوم إلى الصالات كافة.

وفي سياق متصل أفاد نجم بأن حصول المؤسسة على نسبة ٢٥٪ من مستوردات القطاع الخاص سوف تكون من إجازات الاستيراد الممولة بالسعر الرسمي، ولعدد من المواد منها السكر والرز والشاي والسمن والزيوت والمتم والمطبخات، وستتم إضافة مواد أخرى إليها لتشمل أغلب المواد المستوردة، منها بأن هذه النسبة كانت سابقاً ١٥٪ وتم العمل بها لفترة وإيقافها، وحالياً تمت إعادة تفعيلها بزيادة النسبة إلى ٢٥٪ من دون تحديد جدول زمني لها وستكون لمدة مفتوحة.

وأشار نجم إلى أن التجار لن يتضرروا كونهم يحصلون على تمويل إجازة الاستيراد على أساس السعر الرسمي وهو ٤٢٨ ليرة سورية للدولار، بينما التاجر يبيع سلعه المستوردة على أساس سعر صرف الدولار في السوق وهو ٦٠٠ ليرة سورية، بينما تحصل المؤسسة السورية للتجارة على السلع من ضمن نسبة ٢٥٪ وتقوم ببيعها على أساس السعر الرسمي للصرف وهو ٤٢٨، ولذلك ستكون قادرة على البيع بسعر أقل من الأسواق وفق نسب يتم تحديدها عند استلام المواد، لافتاً إلى أن القرار سيدخل حيز التنفيذ من اليوم وسوف تصبح جميع الإجازات المنوحة والممولة وفق السعر الرسمي يقطع منها نسبة ٢٥٪ لصالح المؤسسة السورية للتجارة.

ونوه نجم بأن المؤسسة السورية للتجارة استوردت طرقة واحدة حتى الآن عندما تم استيراد البطاطا وذلك عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية وحالياً تم منح الموافقة للمؤسسة لاستيراد ١٠٠ ألف طن سكر وعندما ترى المؤسسة أن هناك حاجة وإمكانية لاستيراد أي سلعة ستقوم بذلك.



◀ خسرت ٤٠ مليار وفيها ٢٠٠ مليون ليرة مواد منتبهة الصلاحية < «السورية للتجارة» ليست رجيبة بل هي الأكثر حناناً على المواطن

إلى حصر بيع منتجات القطاع العام بالمؤسسة السورية للتجارة.

بدوره بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف أنه تم اتخاذ قرارات واضحة مع آلية تنفيذية لدعم السورية للتجارة لتأخذ دورها الأساسي كمؤسسة تدخل إيجابي وتوسعها بشكل أفقي للوصول إلى جميع المواطنين، مشيراً إلى أن المؤسسة حصلت على ما يوفر السلع بأسعار منافسة على السعر الرسمي للدولار، إضافة إلى تجهيز البنية التحتية، ومشروع زيادة منافذ البيع وإقامة نقاط بيع متنقلة تتمتع من التدخل بشكل أكبر في الأسواق.

من جهة بين الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس الوساطة لتجاوز هذه الإشكالية. مدير عام السورية للتجارة أحمد نجم أكد أن الخطة الاستثمارية للمؤسسة للعام الحالي لا تفي باحتياجات المؤسسة لتطوير منافذها وإجراء الصيانات اللازمة ل وحدات التبريد وأتمتة أعمالها، حيث كان المقترح ٩٠٠ مليون ليرة وقد تم تخفيضها إلى مبلغ ٤٩٥ مليون ليرة. وطالب بحل التشابكات المالية وخاصة لقروض المؤسسة تجاه المصارف العامة والإعفاء من فوائد القروض، ووضع آلية تمكن من إجراء عملية النقص ما بين المؤسسة والمصارف، وإجراء جدولة للقروض إضافة

بتخصيص ٢٥ بالمئة من مستوردات القطاع الخاص الممولة من المصرف المركزي لمصلحة السورية للتجارة وتوسع الاستيراد المباشر وتقديم القروض التشغيلية اللازمة للمؤسسة. هذا وتم تخصيص ٤ مليارات ليرة من حساب لجنة إعادة الإعمار لمصلحة المؤسسة السورية للتجارة لجهة التوسع الأفقي في صالاتها المنتشرة في المحافظات وزيادة منافذ البيع وإقامة نقاط بيع متنقلة تتمتع من التدخل بشكل أكبر في الأسواق.

من جهة بين الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس الوساطة لتجاوز هذه الإشكالية. مدير عام السورية للتجارة أحمد نجم أكد أن الخطة الاستثمارية للمؤسسة للعام الحالي لا تفي باحتياجات المؤسسة لتطوير منافذها وإجراء الصيانات اللازمة ل وحدات التبريد وأتمتة أعمالها، حيث كان المقترح ٩٠٠ مليون ليرة وقد تم تخفيضها إلى مبلغ ٤٩٥ مليون ليرة. وطالب بحل التشابكات المالية وخاصة لقروض المؤسسة تجاه المصارف العامة والإعفاء من فوائد القروض، ووضع آلية تمكن من إجراء عملية النقص ما بين المؤسسة والمصارف، وإجراء جدولة للقروض إضافة

مستوردي المواد الغذائية من رجال الأعمال، مبيناً أن خسائرها وصلت إلى حدود ٤٠ مليار ليرة، وفيها نحو ٢٠٠ مليون ليرة مواد منتبهة الصلاحية «الأمر الذي لن نسمح اليوم أن يتكرر ولن نقرط بقرش واحد لأن الأسعار كلها سوف تتعكس على المواطن، وسوف تتصدى لمن يحتكر المواد والسلع من رجال الأعمال والتجار».

وبلهجة أقوى نصح خميس التجار بضرورة تغيير سياستهم المتبعة، «لأنه في حال وجد أي احتكار ففتح حكومة قادرين على الاستيراد حتى يتم تخفيض الأسعار وإتاحتها للمواطنين بالأسعار المناسبة».

وطالب بلجنة موسعة لإعادة هيكلة المؤسسة وفق خطة تطويرية لتكون حجر الزاوية في توفير وتوزيع المواد التموينية والسلع الاستهلاكية للمواطنين بالسعر والتنوع المناسبة والتدخل الإيجابي وضبط الأسواق السوق للتصدي لصلوات الاحتكار التي تعكس سلباً على معيشة المواطنين، ومن المقرر أن تتولى اللجنة التي تتألف من وزراء التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والإدارة المحلية والاقتصاد والتجارة الخارجية والأمن العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي إعادة تقييم عمل المؤسسة السورية للتجارة خلال المرحلة الماضية، ووضع الآلية التنفيذية للقرارات التي أقرتها اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء المتعلقة

هناك غائم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الدعم مفتوح له السورية للتجارة» توفير كل ما يلزم لتوسيع صالاتها وتنزيل الصعوبات التي تعترضها ومنع حصول أي تقصير في الأداء، واصفاً الأمر بالولادة الجديدة للمؤسسة.

جاء ذلك خلال اجتماع يوم أمس في رئاسة مجلس الوزراء ضم عدداً من أعضاء الفريق الحكومي والقائمين على السورية للتجارة، إذ وصف خميس السورية للتجارة بأنها الواسطة باعتبارها المنفذ الأهم للفساد في المؤسسة، والأهم تأمين الكادر البشري الجيد والقضاء على الترهل الإداري والمهني ومحاربة الفساد، وقال: «إننا أمام مرحلة جديدة ومن لا يستطيع العمل معنا فلينتج لأنه لا يلزمنا».

وأضاف: «كل عمل المؤسسة إيجابياً في بعض الأحيان لكنها لم تكن من الفساد، حيث جندت نفسها لخدمة بعض